مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
Journal homepage:
http://scientific-journal.sustech.edu/

فعالية تسعير المياه الموجهة للاستعمالات المنزلية في الجزائر

" الواقع والحلول"

سـعد الله عمـار و شـتوح ولـيد
جامعة محمد شريف مساعدية – سوق أهراس– الجزائر

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة الى تقييم فعالية سياسة تسعير المياه الموجهة للاستعمالات المنزلية المطبقة في الجزائر، والتي تتم وفقاً لطريقة التسعير التصاعدي بالشرائح. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.وتوصلت الى الزامية تغيير طريقة التسعير الحالية وتعويضها بالتسعير التصاعدي بالشرائح المصححة وذلك حتى يذهب الدعم الى مستحقيه فقط، وأيضا لكي تستطيع الهيئات الوطنية المكلفة بتسيير المياه من الحصول على موارد مالية اضافية تسمح لها بتطوير وتحسين الخدمات المائية المقدمة لزبائنها.

ABSTRACT:

This study aimed at evaluating the efficiency of water pricing policy for the domestic use applied in Algeria, which is conducted in accordance with the progressive pricing method of the segments (TPT). The study adopted the descriptive analytical approach. The study concluded that it is mandatory to change the current pricing method and replacing it by the revised progressive pricing method of the segments (TPTC); in order for the subsidy to be diverted for its beneficiaries only. Also, to allow the national bodies in charge of water management to collect additional financial resources in order to develop and improve the water services provided to its customers.

الكلمات المفتاحية : التسعير التصاعدي بالشرائح، التسعير التصاعدي بالشرائح المصحح، الدعم.

المقدمة:

تصنف الجزائر من الدول الفقيرة مائياً في العالم، فحصة الفرد الجزائري من المياه تقارب 600 م^3 سنويا، وهي تقل عن المتوسط العالمي الذي حددته المنظمة العالمية للصحة المقدر ب 1000 م^3، وتعود اسباب هذا العجز المائي لمجموعة من العوامل الطبيعية والمادية والادارية، فالجزائر لديها مناخ جاف وشبه جاف تتساقط الامطار فيها بصفة غير منتظمة، وخاصة في المناطق الصحراوية، كما ان قطاع المياه يعاني من عدة مشاكل أخرى اهمها مشكلة التمويل، فكل الهيئات الوطنية المكلفة بتسيير خدمات الموارد المائية مفلسة وعاجزة مالياً نتيجة لأسلوب التسعير المعتمد منذ الاستقلال خاصة تسعير مياه الشرب والتطهير الذي يحتوي على نسبة دعم كبيرة، والذي لا يسمح حتى باسترجاع تكاليف الاستغلال، مما جعل هذه الهيئات غير قادرة على القيام باستثمارات وتطويرات على مستوى المنشآت المائية او ادخال تكنولوجيات جديدة واساليب ادارة مبتكرة.

مشكلة الدراسة:

بغية توصيل المياه الى جميع فئات المجتمع، قامت الجزائر باعتماد التسعير التصاعدي بالشرائح الذي يحتوي على أربعة شرائح جميعها يحتوي دعماً تتمتع به جميع العائلات رغم اختلاف قدرتهم على الدفع، بحيث يرتفع ثمن الشريحة وينقص الدعم كلما انتقلنا من شريحة إلى أخرى، وقد نجم عن ذلك وضع مالي صعب للهيئات المسيرة للمياه الموجهة للاستعمالات المنزلية، لأن التسعير مدعم لا يكفي حتى لتغطية تكاليف الاستغلال ولا يسمح لها بالقيام باستثمارات مائية

لتطوير نوعية مياه الشرب، وهذا ما أدى الى انتاج خدمات مائية رديئة جعلت الأسر الجزائرية تلجأ للمياه المعبأة. ومنه تمثلت إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: هل توجد بدائل تسعيرية جديدة لمياه الشرب والتطهير تسمح بتحسين الكفاءة الاقتصادية للهيئات المشرفة على تسيير المياه الموجهة للاستعمالات المنزلية في الجزائر، وتسمح بتطوير نوعية الخدمات المائية المقدمة للعائلات دون التأثير على القدرة الشرائية لذوي الدخول الضعيفة والمتوسطة؟

فرضيات الدراسة:

في ضوء الإشكالية السابقة، تنطلق الدراسة من الفرضية الرئيسية التالية:

توجد بدائل تسعيرية جديدة لمياه الشرب والتطهير متمثلة في التسعير التصاعدي المصحح باستخدام الشرائح تسطيع تحسين الكفاءة الاقتصادية للهيئات المشرفة على تسيير المياه الموجهة للاستعمالات المنزلية في الجزائر دون التأثير على القدرة الشرائية لذوي الدخل الضعيفة والمتوسطة.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف، وهي:

- سرد أهم طرق تسعير المياه الموجهة للاستعمالات المنزلية المطبقة في العالم.
- ابراز طريقة تسعير المياه الموجهة للاستعمالات المنزلية المطبقة حالياً في الجزائر.
- ابراز مكامن الخلل الموجودة في طريقة التسعير المطبقة حالياً.
- تقديم طرق تسعير بديلة تسمح بتحسين الكفاءة الاقتصادية للهيئات المشرفة على قطاع المياه دون التأثير على قدرة ذوي الدخول المحدودة في الحصول على المياه.

أهمية الدراسة:

تكمن الاهمية العلمية لهذه الدراسة لكونها من الدراسات القليلة على المستوى الوطني التي تناولت هذه الإشكالية، كما أنها يمكن أن تساعد متخذي القرار على مستوى وزارة الموارد المائية على ايجاد بدائل لطريقة تسعير المياه الموجهة للاستعمالات المنزلية المطبقة حالياً في الجزائر.

وقد تزامن انجاز هذه الدراسة مع فتح الحكومة الجزائرية لنقاش وطني حول الطرق الكفيلة بتخفيض الدعم وتخصيصه لمستحقيه فقط، وذلك للتحكم في النفقات العمومية خاصة بعد موجة الانخفاضات الحادة لأسعار البترول والغاز الطبيعي التي تعتبر المصدر الرئيسي للدخل الوطني.

وتتبع الاهمية العملية لهذه الدراسة ايضا بصفتها الأولى على المستوى الوطني التي تقترح بدائل تسعيرية جديدة اكثر فعالية ونجاعة من المطبقة حاليا في الجزائر للمياه الموجهة للشرب والتطهير.

الدراسات السابقة:

دراسة: Abida H, Djebbar Y , Boukhari S (2011م):

أُجريت هذه الدراسة في ولاية سوق اهراس، وتوصلت الى ان التكلفة الحقيقية لخدمات المياه هي 148 دج للمتر المكعب الواحد متضمنة تكاليف الاستثمار والاستغلال والصيانة، ومن النتائج المهمة الأخرى لهذه الدراسة هي ان سكان ولاية سوق اهراس يستطيعون الدفع اكثر من التسعيرة المتوسطة المطبقة حاليا في الجزائر والمقدرة ب 18 دج للمتر المكعب الواحد، وذلك بشرط ان تتحسن الخدمات المائية .

دراسة: Yessad Nacime، (2012م):

من نتائج الدراسة ان نسبة الدعم التي تتضمنها مختلف تسعيرات المياه مازالت مرتفعة ولجميع الاستعمالات، رغم تخفيضها في آخر قانون صدر سنة 2005م، وهو ما يهدد استقرار وديمومة توزيع خدمات المياه في المدى المتوسط والطويل .

دراسة: بوعلام عمار شبيرة وعبد الحكيم حجاج، (2016م):

هدفت هذه الدراسة الى تقويم مدى نجاعة السياسة التسعيرية لمياه الشرب في الجزائر من خلال التركيز على مختلف الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترتبة عن تطبيق هذه السياسة. من ابرز نتائج هذه الدراسة ان نظام تسعير مياه الشرب المطبق في الجزائر اقل كفاءة، ولا يعكس تماماً واقع التكاليف الفعلية، ولا يستجيب بالشكل الكامل لكل المتطلبات والضوابط التي يقتضيها التسعير المستدام لمياه الشرب .

دراسة : عقون شراف وزموري كمال ولفيلف عبد الحق، (2017م):

هدفت هذه الدراسة الى محاولة بيان تسعير المياه ودوره في تحقيق كفاءة استخدامها بالجزائر. توصلت هذه الدراسة الى ضرورة مراجعة اسعار المياه في الجزائر لما لها دور أساسي في تنظيم تسيير الطلب على المياه وترشيد استهلاكها، كما يجب ان يعكس سعر الماء تكلفته الحقيقية .

ماذا يميز هذه الدراسة:

تتميز هذه الدراسة مقارنة بالدراسات السابقة انها تُعطي حلول وبدائل تسعيرية جديدة تسمح للسلطات العمومية الجزائرية بزيادة اسعار المياه الى حدود تفوق تكلفته الحقيقية، لكن دون الإضرار بذوي الدخول المتوسطة والضعيفة التي تبقى تحافظ على الدعم المائي المقدم لها. وهذه الاضافة لا نجدها في الدراسات السابقة التي تناولت نفس الاشكالية، اذ توصلت كلها ان نظام تسعير مياه الشرب في الجزائر غير كفؤ، ويجب تغييره وجعله يعكس التكاليف الحقيقية، لكن دون تقديم للبدائل والحلول.

تسعير المياه وادارة الطلب على المياه:

ان العجز المائي الذي تعانيه الكثير من الدول وخاصة الدول العربية عجل بظهور ما يُصطلح عليه بإدارة الطلب على المياه في بيان المؤتمر الدولي حول المياه والبيئة سنة 1992م ، وذلك من أجل تقليص الفجوة بين العرض والطلب على المياه التي تضاعفت في العقود الاخيرة بسبب تزايد الطلب العالمي على مختلف السلع والخدمات والنمو الديمغرافي الذي تشهده الدول النامية، فهذا التصور الجديد الذي يعتبر مكملاً لإدارة العرض يسمح بتخفيف المشاكل المتعلقة بالإجهاد الذي تتعرض له الموارد المائية (بوكساني رشيد، 2015م، ص11)، فهي ادارة تحتوي على تدابير اقتصادية وتنظيمية بهدف ترشيد استهلاك المياه واستخدامه بأكثر كفاءة ممكنة في جميع الاستعمالات سواء المنزلية، الزراعية، والصناعية، وتحقيق التوازن المائي المفقود.

تعتمد ادارة الطلب على المياه على مجموعة من الادوات التي تؤثر من خلالها على كفاءة استهلاك واستخدام المياه، وتنقسم هذه الادوات الى اقتصادية كالتسعير واشراك القطاع الخاص في تسيير الموارد المائية وأسواق المياه، وأدوات غير اقتصادية كالقوانين والتشريعات والتوعية والبحث العلمي، ويعتبر التسعير من الأدوات الأكثر اهمية لأن الرفع من قيمة المياه، يدفع بالمستخدمين لترشيد استهلاكهم وتخفيضه.

ان تسعير المياه حسب البنك الدولي هي العملية التي يتم بموجبها تحديد سعر المياه الذي يُحقق التوازن بين العرض والطلب ويجب ان تتساوى قيمتها مع التكاليف الحقيقية لتوفيره المتمثلة في: تكاليف نقل المياه ومعالجتها؛ تكاليف التشغيل والصيانة؛ التكاليف الرأسمالية؛ تكاليف استنزاف الموارد والضرر البيئي (لواج منير، جبلي حسيبة، 2013م، ص5)،

فحسب البنك الدولي تُصنف المياه على انها سلعة كباقي السلع الاقتصادية المتوفرة في الاسواق وجب ان يعكس سعرها حقيقة تكاليفها، وعلى الدول التي تُدعمها ان تقوم بسلعنتها حتى تستطيع تحقيق التوازن المائي والمالي، فبدون تضمين كل التكاليف في سعر المياه لن تسطيع الدول الفقيرة مائياً تطوير قطاع المياه الذي تُعتبر المشاكل المالية أهم معوقاته.

منذ ثلاثة عقود يدور نقاش علمي كبير حول فكرة تسعير المياه التي يتبناها البنك الدولي، هذا النقاش منقسم بين تياريْن رئيسييْن، التيار الأول يقوده البنك الدولي او ما يُعرف بالفكر المائي الجديد الذي يقترح ضرورة ان تصبح المياه سلعة اقتصادية تخضع لمنطق السوق، ويستند على مجموعة من الحجج اهمها: فشل تجارب الدول التي تدعم اسعار المياه وخاصة الدول العربية في تحقيق التوازن المائي وعدم قدرتها على تطوير خدمات المياه بسبب قلة الايرادات؛ كفاءة القطاع الخاص على العام في ادارة الموارد المائية لأنه يُخصص الموارد الاقتصادية بطريقة كفؤة وهذا ما اثبتته التجارب كذلك؛ ان جعل المياه سلعة اقتصادية يوفر على ميزانية الدولة مخصصات مالية ضخمة تستطيع استعمالها في تطوير قطاع المياه أو استعمالها في تمويل قطاعات اخرى اكثر اهمية كالصحة والتربية؛ ترشيد استخدام المياه خاصة في النشاط الزراعي باعتباره اكبر مستخدم للمياه، فالرفع من سعر المياه يدفع بالفلاحين بتبني طرق الري الحديثة كالري بالتنقيط والرش، أما التيار الثاني فهو الرافض للنهج الذي يُروج له البنك الدولي، ومن أهم رواده الاقتصادي العربي والمصري سمير امين، وينادي هذا التيار بإلزامية بقاء المياه سلعة اجتماعية توفرها الدولة بتسعيرات منخفضة في متناول الجميع وخاصة في الدول النامية، ويستند هذا التيار كذلك على مجموعة من الحجج هي: المياه سلعة حيوية وضرورية للإنسان، وسلعنتها تعني اعفاء الكثير من البشر الذين ليست لهم القدرة على الدفع؛ اشراف الحكومة على توفير خدمات المياه لما لها من قدرة على توزيع المخاطر بالكامل لتنوع مصادر دخلها، وبالتالي عدم وجود خطر توقف الخدمة واستمراريتها؛ فشل العديد من تجارب خصخصة قطاع المياه في دول امريكا الجنوبية (الشيلي، الارجنتين) بسبب الارتفاع الجنوني للأسعار بعد انتقال الامتياز للشركات الخاصة، مما ادى الى استبعاد الكثير من استهلاك هذا المورد الحيوي (سمير أمين وآخرون، 2005م، ص46).

أهداف تسعير المياه:

تتعدد الأهداف من تسعير المياه، ولعل اهمها مايلي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ص56-66):

- توفير تكاليف خدمات المياه خاصة تكاليف التشغيل، ويُوصي البنك الدولي ايضاً بتحصيل جزء ان لم يكن كل التكاليف الرأسمالية.
- تحسين خدمة توفير المياه عن طريق استرجاع جزء مهم من تكاليف اتاحة المياه، فكلما ارتفعت تسعيرات المياه زادت قدرة الهيئات المشرفة على قطاع المياه على القيام باستثمارات مائية تسمح بتحسين نوعية خدمات المياه.
- تحسين توزيع واستخدام المياه، لأن زيادة قيمة تسعيرات المياه يدفع بالمستخدمين بترشيد استهلاكهم لهذا المورد الحيوي.
- خلق موارد مالية تخدم الآخرين، فالمزارعون الذين تتوفر لهم خدمات الري يجب ان يساهموا عن طريق تغطية جزءاً من تكاليف الري في دعم المزارعين الذين يعتمدون على مياه الأمطار.
- تحسين العدالة في توزيع الموارد، اي عدالة توزيع عائدات هذا المورد.

مكونات التكاليف الكلية للمياه:

لا تقتصر تكاليف المياه على الابعاد الاقتصادية، بل تحتوي على ابعاد بيئية اصبحت عدة دول تقوم بتذويبها واستدخالها في سعر المياه حتى تعطيه قيمة مرتفعة تدفع المستخدمين لترشيد استخدام هذا المورد الحيوي، وتضمن نقله للأجيال المستقبلية بالكميات الكافية والنوعية الملائمة.

تتكون تكاليف توفير خدمات المياه من عدة عناصر التي يجب اخذها بعين الاعتبار عند القيام بعملية التسعير، وذلك اذا ارادت الهيئات المكلفة بتسيير هذا القطاع الحيوي ان يشتغل بطريقة ناجعة ومستدامة، وفيمايلي عناصر التكاليف الكلية للمياه:

تكاليف التموين: تُسمى ايضا بتكاليف اتاحة المياه، وهي التكاليف المتعلقة بإيصال المياه الى المستخدمين، وتنقسم بدورها الى ثلاثة انواع من التكاليف، هي:

- تكاليف الاستغلال وصيانة شبكات توزيع المياه: تُسمى ايضاً تكاليف التشغيل، وهي الامكانيات الموفرة لتأمين اتاحة مختلف خدمات المياه، وتحتوي على العناصر التالية: تكاليف المستخدمين (الأجور، التعويضات الاجتماعية)؛ تكاليف المدخلات الاستهلاكية (الكهرباء، مواد المعالجة)، تكاليف التخلص ومعالجة النفايات (الوحل، الرمل)، التكاليف التقنية (نظام المعلومات، لوحة القيادة)، تكاليف الصيانة (التجهيزات الالكتروميكانيكية، العدادات، انابيب نقل المياه)، تكاليف تسيير الزبائن (الفوترة، العلاقات مع الزبائن)، تكاليف التسيير الاداري(الشهادات، التقارير)، تكاليف الدراسات (دراسة الجدوى، الهندسة)، تكاليف التحكم في الأخطار (تسيير الأزمات، الشهادات، العقوبات)، تكاليف التحليل والمراقبة، تكاليف البحث والتطوير، الضرائب والرسوم (AMF, 2008, P16).
- تكاليف الاستثمار: هي التكاليف الناتجة عن انجاز التجهيزات والمنشآت المائية الرئيسية لتوفير خدمات المياه، وتحتوي على العناصر التالية: تكاليف تشييد منشآت مائية جديدة (سد جديد، محطة تطهير جديدة، محطة تحلية مياه جديدة)، تكاليف الامتثال للقوانين الوطنية المتعلقة بالمياه (نوعية المياه، معالجة المياه المستعملة)؛ تكاليف التجديد التشغيلي (الأعطال الالكتروميكانيكية، تسربات في الشبكات، عدادات معطلة)، التكاليف الناتجة عن استثمارات التجديد (استبدال التجهيزات الموجودة بأخرى جديدة) (AMF, 2008, P15).
- تكاليف خدمة الديون: هي التكاليف الناتجة عن فوائد القروض التي تقترضها الهيئات المكلفة بإتاحة خدمات المياه من الأسواق المالية لكي تستثمرها في تطوير خدمات المياه (OCDE, 2010, P11).

التكاليف الاقتصادية الكلية: تنقسم الى نوعيْن من التكاليف، هما:

- تكلفة الفرصة: هي الخسائر الناتجة عن تخصيص المياه في استخدام معين، والتغاضي عن الاستخدامات الأخرى ، فاستعمال مياه النهر مثلاً في الصناعة سيكلف المجتمع خسارة في الانتاج الزراعي بسبب قلة مياه الري(TAC, 2000, P20).
- تكاليف الآثار الخارجية الاقتصادية: هي التكاليف الناشئة عن التغيرات في أنشطة الاقتصاد، وفي القطاعات المتأثرة بشكل غير مباشر(TAC, 2000, P20).

تكاليف الآثار الخارجية البيئية: تمثل تكاليف تدهور الصحة العامة والنظام البيئي بسبب نشاط اتاحة خدمات المياه (TAC, 2000, P19).

طرق تسعير المياه الموجهة للاستعمالات المنزلية:

تتمثل ابرز طرق تسعير المياه الموجهة للاستعمالات المنزلية فيمايلي:

التسعير الجزافي: دفع اتاوة غير مرتبطة بالكميات المستهلكة من المياه، ويتم الاعتماد على هذا النوع من التسعير في غياب عدادات استهلاك المياه (OCDE, 2010, P31).

التسعير الثابت لوحدة الاستهلاك: يتم تحصيل المبلغ المستحق بضرب سعر الوحدة المتمثلة في سعر المتر المكعب الواحد في كمية المياه المستهلكة، وتتميز هذه الطريقة بأن التسعيرة ثابتة مهما زاد الاستهلاك، وأثرها محدود في ترشيد الاستهلاك خاصة في الدول ذات الدخل المرتفع (فراح رشيد، فرحي كريمة، 2012م، ص189).

التسعير التصاعدي باستخدام الشرائح TPT (tarification progressive par tranches): سعر المتر مكعب من المياه يرتفع تدريجيا بدلالة حجم المياه المستهلكة كلما انتقلنا من شريحة لأخرى، كأن يكون مثلاً سعر المتر مكعب 10 دينار جزائري في الشريحة الأول المحددة بين 00-25 متر مكعب، ويرتفع الى 15 دينار في الشريحة الثانية المحددة بين 25-50 متر مكعب، وهذا بافتراض أن طريقة التسعير المستخدمة تعتمد على شريحتيْن فقط OCDE,2010, (P31).

التسعير التصاعدي المصحح باستخدام الشرائح TPT corrigée: يتم في هذه الحالة تطبيق تسعير يرتفع تدريجياً بدلالة حجم المياه المستهلكة كلما انتقلنا من شريحة لأخرى، لكن التسعير في هذه الطريقة ليس نفسه لجميع المستهلكين، بل يتغير حسب دخول المستهلكين، فذوي الدخول المرتفعة يكون تسعير الشرائح المخصص لهم أعلى من ذوي الدخول المتوسطة والمنخفضة(OCDE, 2010, P31).

التسعير المتناقص باستخدام الشرائح TDT (tarification dégressive par tranches): يتم في هذه الحالة تطبيق تسعير يتناقص تدريجياً بدلالة حجم المياه المستهلكة كلما انتقلنا من شريحة لأخرى، وتُستخدم هذه الطريقة في الدول التي تُشجع مواطنيها على زيادة استهلاكهم للمياه (OCDE, 2010, P31).

مشاكل قطاع المياه في الجزائر:

قامت الدولة الجزائرية في العقود الأخيرة بإنجاز عدة استثمارات مهمة في قطاع المياه، حيث تم تشييد الكثير من السدود الجديدة ومحطات التصفية والتحلية واعادة تجديد شبكات المياه الصالحة للشرب المتهالكة، لكن كل ذلك لم يؤدي الى تحسن جودة الخدمات المائية بصفة كبيرة، وذلك نظراً للمشاكل الكبيرة التي يعانيها قطاع المياه خاصة في مجال ادارة العرض والطلب، ويمكن ايجاز مشاكل قطاع المياه في الجزائر فيمايلي:

النمو الديموغرافي: تشهد الجزائر في العقود الأخيرة تزايداً لمعدلات النمو السكاني التي وصلت في بعض السنوات الى ثلاثة بالمئة، والذي يقابلها انخفاض في معدل الوفيات، وهذا ما سيزيد الضغوط على الموارد المائية المتاحة، وعلى ميزانية الدولة المفروض عليها توفير الخدمات المائية للجميع (أمال كحيلة، امال ينون، 2013م ص7).

التغيرات المناخية: تُشير الدراسات العلمية ان ظاهرة التغيرات المناخية سوف تؤدي في غضون 2050 الى تناقص الموارد المائية في الدول الواقعة بالقسم الجنوبي للكرة الأرضية بنسبة 20%، وهذا ما سيزيد من الضغط المائي التي تعانيه الجزائر خاصة مع النمو الديموغرافي الذي تشهده.

العوامل الطبيعية: تعتبر سلسلة الجبال التلية الواقعة في الشمال الجزائري من الأسباب الرئيسة لمحدودية الموارد المائية المتاحة، فهي تمنع تسرب المؤثرات البحرية الى المناطق الداخلية، مما يؤدي الى طرح المياه العذبة مباشرة في البحر دون استغلالها(محسن زويبدة، 2006م، ص87)، كما ان 80% من مساحة الجزائر عبارة عن صحراء يقل فيها تساقط الأمطار، اضافة الى أن مناخ الجزائر الجاف وشبه الجاف أدى في كثير من السنوات الى حدوث جفاف، حيث يقدر العجز في كميات الأمطار المتساقطة بنسبة 50% الى 80% في المناطق الغربية والوسطى ومن 05% الى 30% في المناطق الشرقية، وهذا ما أدى الى انخفاض معدلات التخزين ب 80% من قدرتها الإجمالية، والاستغلال غير العقلاني للمياه الجوفية لتعويض النقص الموجود في المصادر التقليدية (Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, 2006, p175). ويُعاني قطاع المياه في الجزائر ايضا من مشكلة توحل السدود بسبب الانجراف القوي للتربة، اذ تتلقى السدود الجزائرية الكبرى سنوياً 32 مليون م^3 من المواد الصلبة بمعدل ترسب سنوي وصل الى 0.75% (Boualem Remini, 2006, p38).

التسرب في الشبكات: يبلغ معدل تسرب المياه في شبكات توزيع المياه في الجزائر 40% ويصل الى 50% في بعض الولايات، وهو معدل أكبر من المتوسط العالمي المقدر ب17%، وهذا يُشير الى ان 40% من التكاليف المخصصة لتوفير المياه الصالحة للشرب لا يتم استرجاعها وتضيع في الطبيعة (شتوح وليد، 2011م، ص11).

المشاكل المالية للهيئات المكلفة بتسيير الموارد المائية: تعاني جميع الهيئات الوطنية المكلفة بتسيير الموارد المائية خاصة المؤسسة الجزائرية للمياه من وضعية مالية صعبة تجعلها على حافة الافلاس، وذلك بسبب الأسعار المدعمة للمياه التي لا تكفي حتى لاسترجاع تكاليف التشغيل فقط، وأيضا ارتفاع الديون المستحقة لدى زبائن هذه الهيئات وصعوبة تحصيلها، فقد بلغت قيمة هذه الديون حتى بداية سنة 2018م ما يقارب31 مليار دينار منها 13.5 مليار دينار تخص المؤسسات العمومية والبلديات (موقع جزايرس، 2018م).

ارتفاع معدلات تعطل محطات التصفية والتحلية: تتعطل الكثير من محطات التصفية والتحلية المستخدمة في الجزائر بعد فترة وجيزة من دخولها الخدمة، وذلك بسبب نقص المختصين في التحكم بتقنياتها الحديثة، ونقص القادرين على صيانتها بسرعة بعد تعطلها، وهذا ما يؤدي الى انخفاض قدرات التصفية والتحلية(شتوح وليد، 2011م، ص11).

سرقة المياه من الشبكات: يتم في الكثير من التجمعات السكانية خاصة الفوضوية منها سرقة المياه من شبكات التوزيع دون دفع مقابل، وهذا ما يُحمل الهيئات الوطنية المشرفة على تسيير المياه خسائر مالية باهظة(شتوح وليد، 2011، ص12).

ضعف قدرات معالجة المياه المستعملة: يُقدر اجمالي حجم المياه المستعملة في الجزائر 700 مليون متر مكعب سنوياً، يتم تصفية ومعالجة 75 مليون متر مكعب فقط، اي ما يُعادل 10% وهي نسبة تكاد تكون منعدمة (مغربي حياة، 2016م، ص112).

ضعف كفاءة العمال والاطارات العاملة بقطاع المياه: يعاني قطاع المياه في الجزائر نقصاً فادحاً في كفاءة وفعالية العمال والمسيرين الذين يشتغلون بالهيئات الوطنية المشرفة على تسيير الموارد المائية، وذلك بسبب نقص برامج التدريب والتكوين واهمال دور المتخصصين، وايضاً قصور البحث العلمي على ايجاد حلول عملية للمشاكل المائية الوطنية.

تطور تسعير المياه في الجزائر:

شهدت تسعيرات المياه ولجميع الاستعمالات تطوراً ملحوظاً في الفترة الممتدة بين 1985م و2005م، لكنها لم تستطع مواكبة ارتفاع التكاليف التي تتكبدها السلطات العمومية لتطوير قطاع المياه خاصة ان الجزائر توجهت في العقود الأخيرة لاستغلال مصادر المياه غير التقليدية كمياه البحر والمياه المستعملة، والتي تعتبر مكلفة مقارنة بمصادر المياه التقليدية، والجدول التالي يحتوي تطور تسعير مياه في الجزائر في الفترة 1985م-2005م.

جدول رقم (1): تطور تسعير مياه في الجزائر في الفترة 1985م-2005م

فئات المستخدمين	الشرائح م^3/سنة	التسعيرات دج/م^3 1985	1991	1992	1993	1994	الشرائح م^3/ثلاثة اشهر	1996 الزيادة الاولى	1996 الزيادة الثانية	نسبة الزيادة في الفترة 1985-2005 %
العائلات	110-0	01	01.55	01.65	01.65	02.20	25-0	03.01	03.60	360
	221-111	01	01.55	01.65	04.12	05.50	55-25	07.52	11.70	1170
	330-221	01.75	02.71	02.89	07.01	09.35	82-55	12.79	19.80	1131
	330+	02.50	03.88	04.12	08.25	11.00	82+	15.05	23.40	936

الادارات العمومية	شريحة وحيدة	02.00	03.10	03.30	05.77	07.70	ش وحيدة	16.20	16.20	870
التجارة	شريحة وحيدة	02.50	03.88	04.12	07.01	09.35	ش وحيدة	19.80	19.80	792
الصناعة والسياحة	شريحة وحيدة	03.00	04.65	04.95	08.25	11.00	ش وحيدة	23.40	23.40	780

المصدر: Abdélaziz SALEM, 2007, P2

رغم التطور الملحوظ في زيادة تسعيرات مياه الشرب في الفترة الممتدة بين 1985-2005، والتي وصلت الى 360% بالنسبة لتسعيرة الشريحة الأولى للاستعمالات المنزلية، الا ان نسبة الدعم بقيت مرتفعة ايضاً، وتُقدر ب 77% بالنسبة للشريحة الاولى، و 28% بالنسبة للشريحة الثانية، وينعدم الدعم بالنسبة للشريحة الثالثة والرابعة، مع العلم ان التكلفة الحقيقية للمتر المكعب الواحد في حدود 28.45 دج في غضون سنة 2010م،(Mourad KERTOUS, 2013, P2)، ولكنها ارتفعت الى 80 دج في السنوات الأخيرة (الاذاعة الجزائرية، 2017) مع بقاء التسعيرات ثابتة منذ 2005، وهذا ما أدى الى ارتفاع نسبة الدعم الى 92.12% بالنسبة للشريحة الأولى و74.4% بالنسبة للشريحة الثانية و56.68% بالنسبة للشريحة الثالثة و 48.81 بالنسبة للشريحة الرابعة.

ملاحظة: قام الباحث بحساب نسب الدعم الجديدة، انطلاقا من تصريحات وزير الموارد المائية الجزائري في سنة 2017م والذي اقر فيها ان التكلفة الحقيقية للمتر المكعب الواحد تصل الى 80 دج، كما يجب الاشارة الى ان هذه النسب خاصة بالمناطق التسعيرية الاقليمية التالية: الجزائر، وهران، قسنطينة.

هيكل تسعير مياه الشرب والتطهير في الجزائر:

ان آخر مرسوم صدر عن السلطات العمومية الجزائرية الذي يتناول موضوع تسعير المياه الصالحة للشرب ومياه التطهير هو المرسوم التنفيذي لسنة 2005م، اذ يحدد هذا المرسوم رقم 05-13 مؤرخ في 28 ذو القعدة عام 1425 الموافق 09 يناير 2005م قواعد تسعير الخدمات العمومية للتزويد بالماء الصالح للشرب والتطهير وكذا التعريفات المتعلقة به.

تحتوي فاتورة المياه الموجه للشرب في الجزائر على اربعة شرائح بتسعيرات مختلفة ترتفع قيمتها تدريجيا كلما انتقلنا الى الشريحة التالية يتم تحصيلها كل ثلاثة اشهر، وتُدعى تسعيرة الشريحة الأولى بالقسط الاجتماعي، لاحتوائها على نسبة دعم عالية مقارنة بتسعيرات باقي الشرائح، كما ان تسعيرات الشرائح الأربعة في الجزائر تختلف حسب كل منطقة تسعيرية اقليمية، وفيمايلي جدول يوضح لنا التسعيرات المرجعية للمياه الصالحة للشرب على مختلف المناطق التسعيرية الاقليمية، وذلك حسب المرسوم التنفيذي 05-13 المؤرخ في 9 يناير 2005م:

جدول رقم (2): التسعيرات المرجعية للمياه الصالحة للشرب على مختلف المناطق التسعيرية الاقليمية

المنطقة التسعيرية الاقليمية	السعر المرجعي دج/ م^3
الجزائر – وهران – قسنطينة	6.30
الشلف	6.10
ورقلة	5.80

المصدر: مرسوم تنفيذي رقم 05-13، 2005م

كل منطقة تسعيرية اقليمية تحتوي على مجموعة من الولايات، فمنطقة الجزائر تُغطي الولايات التالية: الجزائر، البليدة، المدية، تيبازة، بومرداس، تيزي وزو، البويرة، برج بوعريريج، المسيلة، بجاية، سطيف، ومنطقة وهران تغطي الولايات التالية: وهران، عين تموشنت، تلمسان، مستغانم، معسكر، سيدي بلعباس، سعيدة، النعامة، البيض، ومنطقة قسنطينة تغطي الولايات التالية: قسنطينة، جيجل، ميل، باتنة ، خنشلة، بسكرة ، عنابة، الطارف، سكيكدة، سوق اهراس، قالمة، تبسة، ام البواقي، ومنطقة الشلف تغطي الولايات التالية: الشلف، عين الدفلى، غليزان، تيارت، تيسيمسيلت، الجلفة، واخيرا منطقة ورقلة تغطي الولايات التالية: ورقلة؛ الوادي؛ ايليزي، الأغواط، غرداية؛ بشار، تندوف؛ ادرار؛ تامنغست (المرسوم التنفيذي رقم 05-13، 2005م، ص3).

تتحدد اقساط الاستهلاك كل ثلاثة اشهر في كل منطقة تسعيرية اقليمية، بضرب السعر المرجعي في المعاملات الواردة في الجدول التالي:

جدول رقم (3): كيفية حساب التسعيرات المطبقة على المياه الصالحة للشرب.

الشرائح او الاقساط	اقساط او شرائح الاستهلاك كل ثلاثة اشهر	معاملات الضرب	التسعيرات المطبقة دج/م^3
القسط الاول	من 00 الى غاية 25 م^3 كل ثلاثة اشهر.	01.00	01.00
القسط الثاني	من 26 الى غاية 55 م^3 كل ثلاثة اشهر.	03.25	03.25
القسط الثالث	من 56 الى غاية 82 م^3 كل ثلاثة اشهر.	05.50	05.50
القسط الرابع	اكثر من 82 م^3 كل ثلاثة اشهر.	06.50	06.50

المصدر: مرسوم تنفيذي رقم 05-13 ، 2005م

ان تسعير مياه التطهير في الجزائر يتشابه مع تسعير المياه الصالحة للشرب، حيث له نفس عدد الاقساط، ونفس المناطق التسعيرية الاقليمية مع اختلاف في السعر المرجعي، وفيمايلي جدول يوضح لنا التسعيرات المرجعية لمياه التطهير على مختلف المناطق التسعيرية الاقليمية، وذلك حسب المرسوم التنفيذي 05-13 المؤرخ في 9 يناير 2005م:

جدول رقم (4): التسعيرات المرجعية لمياه التطهير على مختلف المناطق التسعيرية الاقليمية

المنطقة التسعيرية الاقليمية	السعر المرجعي دج/ م^3
الجزائر – وهران – قسنطينة	02.35
الشلف	02.20
ورقلة	02.10

المصدر: مرسوم تنفيذي رقم 05-13 ، 2005م

تتحدد اقساط الاستهلاك الخاصة بمياه التطهير كل ثلاثة اشهر في كل منطقة تسعيرية اقليمية، بضرب السعر المرجعي في المعاملات الواردة في الجدول التالي:

جدول رقم (5): كيفية حساب التسعيرات المطبقة على مياه التطهير

الشرائح او الاقساط	اقساط او شرائح الاستهلاك كل ثلاثة اشهر	معاملات الضرب	التسعيرات المطبقة دج/م^3
القسط الاول	من 00 الى غاية 25 م^3 كل ثلاثة اشهر.	01.00	01.00
القسط الثاني	من 26 الى غاية 55 م^3 كل ثلاثة اشهر.	03.25	03.25
القسط الثالث	من 56 الى غاية 82 م^3 كل ثلاثة اشهر.	05.50	05.50
القسط الرابع	اكثر من 82 م^3 كل ثلاثة اشهر.	06.50	06.50

المصدر: مرسوم تنفيذي رقم 05-13 ، 2005م

وقد تضمنت المادة 14 من هذا المرسوم الزامية مراجعة هذه التسعيرات اذا تطورت تكاليف العوامل مثل الأجور، والكهرباء، وكواشف معالجة المياه، والعتاد والتجهيزات (المرسوم التنفيذي رقم 05-13، 2005م، ص3)، والتي ارتفعت فعلاً بصفة ملحوظة في السنوات الأخيرة، الاّ ان السلطات العمومية لم تقم بأية اجراءات اتجاه تسعيرات المياه لمواكبة هذه التغيرات.

التسعير المطبق فعليا:

لمعرفة المبلغ المستحق على مختلف العائلات الجزائرية من فاتورة المياه الموجهة للاستعمالات المنزلية، نفترض ان عائلة لديها منزل يحتوي على عداد مائي تقطن بولاية عنابة تستهلك الشرائح الاربعة من مياه الشرب بالترتيب الآتي: 25، 30، 27، 40، وتستعمل ايضا الشرائح الاربعة لمياه التطهير بالترتيب الآتي: 25، 30، 27، 40. انطلاقا من المعلومات السابقة نحسب فاتورة استهلاك المياه لهذه العائلة حسب هذا المرسوم رقم 05-13 9 يناير 2005م كالتالي:

جدول رقم (6): حساب المجموع الجزئي الاول والثاني للتسعير المطبق حاليا

الشرائح	الكمية	المياه		التطهير	
		سعر الوحدة	المبلغ دج	سعر الوحدة	المبلغ دج
الشطر الأول	25	6.30	157.50	2.35	58.75
الشطر الثاني	30	20.48	614.40	7.64	229.20
الشطر الثالث	27	34.65	935.55	12.93	349.11
الشطر الرابع	24	40.95	982.20	15.28	366.72
الاتاوة الثابتة للاشتراك.	–	–	240	–	60
المجموع الجزئي الأول والثاني	–	–	*2930.25*	–	*1063.78*

جدول رقم (7): حساب المجموع الجزئي الثالث للتسعير المطبق حاليا

التعيين	النسبة/الكمية	المبلغ دج
اتاوة اقتصاد المياه	%04	107.61
اتاوة نوعية المياه	%04	107.61
اتاوة التسيير (3دج لكل متر مكعب)	106	318
الرسم على القيمة المضافة	% 07	279.59
المجموع الجزئي الثالث	–	*812.81*

تُحسب مختلف الاتاوات الموجودة في فاتورة المياه الموجهة للاستعمالات المنزلية في الجزائر الى جانب الرسم على القيمة المضافة كالتالي:

اتاوة اقتصاد المياه= قيمة الكمية المستهلكة من المياه دون اتاوة الاشتراك* نسبة الاتاوة

= 2930.25*04%= 107.61 دج

اتاوة نوعية المياه= قيمة الكمية المستهلكة من المياه دون اتاوة الاشتراك* نسبة الاتاوة

= 2930.25*04%= 107.61 دج

اتاوة التسيير = الكمية المستهلكة من مياه الشرب*03= 106*3=318 دج

الرسم على القيمة المضافة= المجموع الجزئي الاول والثاني* نسبة الرسم على القيمة المضافة

= 3994.03*07%= 279.58 دج

المبلغ المستحق= المجموع الجزئي الأول والثاني+ المجموع الجزئي الثالث+ الديون السابقة + قيمة الطابع الجبائي=

2930.25 + 1063.78 + 812.81 + 00 + 49.00

المبلغ المستحق= 2724.89 دج

ملاحظة: الإيرادات المحصلة من اتاوة التسيير يتم تحويلها الى الصندوق الوطني لمياه الشرب، اما الايرادات المحصلة من اتاوة نوعية المياه واتاوة اقتصاد المياه يتم تحويلها الى الصندوق الوطني للتسيير المندمج للموارد المائية.

ان هذا المبلغ المستحق على هذه العائلة يحتوي على الدعم في شرائحه الأربعة، لذلك اذا كانت هذه العائلة من ذوي الدخول المنخفضة فالدعم في هذه الحالة ذهب الى من يستحقه، لكن لو كانت هذه العائلة من ذوي الدخول المرتفعة فإنها لا تستحق هذا الدعم، ورغم ذلك فهي تستفيد منه.

ان طريقة تسعير المياه الموجهة للاستعمالات المنزلية المطبقة حاليا في الجزائر التي تجعل الجميع باختلاف دخولهم يستفيد من الدعم ادخلت قطاع المياه في حلقة مفرغة، لعل اهم معالمها، مايلي:

- عدم قدرة الهيئات الوطنية المكلفة بتسيير المياه الموجهة للاستعمالات المنزلية على القيام باستثمارات مائية ناجعة تستطيع من خلالها تحسين جودة الخدمات المائية، وذلك بسبب التسعير الحالي المدعم للجميع، والذي لا يسمح لها حتى باسترجاع تكاليف الاستغلال.
- الاستهلاك المفرط للمياه نتيجة لانخفاض تسعيرات المياه الموجهة للاستعمالات المنزلية بسبب الدعم الذي تحتويه، وخاصة من طرف ذوي الدخول المرتفعة الذين يمتلكون المسابح والحدائق، ومختلف الأشياء التي تستهلك المياه، وذلك رغم ان الجزائر تصنف من الدول الفقيرة مائيا، والتي يجب ان تقوم بسياسات لترشيد استهلاك المياه.
- استنزاف نفقات الميزانية بسبب مخصصات دعم مياه الشرب، والتي يمكن ان تقل اذا تم استثناء ذوي الدخول المرتفعة من الحصول على الدعم، وتخصيص هذه الوفورات المالية للقيام باستثمارات مائية تسمح بتحسين جودة الخدمات المائية.
- تدني نوعية مياه الشرب بسبب عدم قدرة الهيئات الوطنية المكلفة بتسيير المياه (معظمها على حافة الافلاس) الموجهة للاستعمالات المنزلية على القيام بمشاريع وانشاءات مائية تتحسن من خلالها جودة الخدمات المائية، والتي تدفع بالعائلات الجزائرية لاستهلاك المياه المعبأة المكلفة من الناحية المالية.

وللخروج من هذه الحلقة المفرغة بمعالمها سابقة الذكر، يقترح الباحث بديلَيْن لتسعير المياه الموجهة للاستعمالات المنزلية هما:

- التسعير البديل الأول الذي يعتمد على طريقة التسعير التصاعدي المصحح باستخدام الشرائح TPT corrigée.
- التسعير البديل الثاني الذي يعتمد على تثبيت الدعم في الشطر الاول أو الشريحة الاولى التي تُسمى بالشريحة الاجتماعية، والغائه في الشرائح الثلاثة المتبقية.

التسعير البديل الأول:

في هذا البديل يُصبح التسعير وفقا لطريقة التسعير التصاعدي المصحح باستخدام الشرائح TPT corrigée، فمن خلاله تصبح تسعيرات الشرائح الأربعة لمياه الشرب والتطهير تفوق التكلفة الحقيقية للمتر المكعب بالنسبة لذوي الدخول المرتفعة، مع بقاء نفس التسعيرات السابقة التي تتميز باحتوائها على الدعم لذوي الدخول المحدودة والضعيفة. وقبل الانطلاق في تطبيق هذا السيناريو البديل يجب على السلطات العمومية اولاً تحديد من هم الفئات المجتمعية المستحقة للدعم باستخدام معيار الدخل، والذين سيخضعون لنفس طريقة التسعير المطبقة حالياً، ومن هم القادرين على الدفع وذوي الدخول المرتفعة، والذين سيُرفع عنهم الدعم وسيخضعون للتسعير البديل الأول.

لمعرفة الأثر الاقتصادي للتسعير البديل الأول، نفترض ان المبلغ المستحق في سيناريو التسعير المطبق حالياً يعود لعائلة من ذوي الدخول المرتفعة، بالتالي فهي تستفيد من الدعم رغم ان قدرتها على الدفع كبيرة، وبما اننا في التسعير البديل الأول المرتكز على التسعير التصاعدي المصحح باستخدام الشرائح ، فيجب تغيير تسعير الشرائح الأربعة لهذه العائلة سواء لمياه الشرب او التطهير، بحيث تُصبح كلها تفوق التكلفة الحقيقية للمتر المكعب الواحد.

نعلم ان التكلفة الحقيقية لمتر مكعب واحد من مياه الشرب هي في حدود 60 الى 80 دج متضمنة تكاليف التشغيل والصيانة فقط(الاذاعة الجزائرية، 2017م)، لذلك ستصبح تسعيرات الشرائح الأربعة لمياه الشرب على التوالي: 90، 100، 110، 150دج، ونعلم كذلك ان التكلفة الحقيقية لمتر مكعب واحد من مياه التطهير هي في حدود 10 دج، لذلك ستصبح تسعيرات الشرائح الأربعة لمياه التطهير على التوالي: 12، 15، 20، 30دج. ونتيجة لذلك تطرأ تغيرات على المبلغ المستحق لهذه العائلة كما هو موضح فيمايأتي:

جدول رقم (8): حساب المجموع الجزئي الاول والثاني للتسعير البديل الاول

الشرائح	الكمية	المياه		التطهير	
		سعر الوحدة	المبلغ دج	سعر الوحدة	المبلغ دج
الشطر الأول	25	90	2250	12	300
الشطر الثاني	30	100	3000	15	450
الشطر الثالث	27	110	2970	20	540
الشطر الرابع	24	150	3600	30	720
الاتاوة الثابتة للاشتراك.	–	–	500	–	200
المجموع الجزئي الأول والثاني	–	–	*12320*	–	*2210*

جدول رقم (9): حساب المجموع الجزئي الثالث للتسعير البديل الاول

التعيين	النسبة/الكمية	المبلغ دج
اتاوة اقتصاد المياه	%04	472.8
اتاوة نوعية المياه	%04	472.8
اتاوة التسيير (3دج لكل متر مكعب)	106	318
الرسم على القيمة المضافة	% 17	2470.1
المجموع الجزئي الثالث	–	*3733.7*

المبلغ المستحق= المجموع الجزئي الأول والثاني+ المجموع الجزئي الثالث+ الديون السابقة + قيمة الطابع الجبائي=
49.00 + 00 + 3733.7.+ 2210 + 12320

المبلغ المستحق=18263.7 دج

نلاحظ انه بعد تطبيق طريقة التسعير التصاعدي المصحح باستخدام الشرائح ارتفع المبلغ المستحق على هذه العائلة المصنفة من ذوي الدخول المرتفعة من 2724.89 دج الى 18263.7 دج، اي بفارق +15538.81 دج سيذهب كعائدات اضافية للهيئات الوطنية المكلفة بتسيير المياه الموجهة للاستعمالات المنزلية لتستخدمه الى جانب العائدات الاخرى المحصلة من العائلات المشابهة لتطوير جودة الخدمات المائية.

ان البديل التسعيري الاول المقترح من طرف الباحث، سيسمح بتحقيق الاهداف التالية:

- دفع ذوي الدخول المرتفعة للاستهلاك العقلاني للموارد المائية.
- توجيه الدعم المائي لمستحقيه فقط.
- حصول الشركات المسيرة لهذا القطاع على عوائد تسمح لها بتمويل مشاريعها المائية المستقبلية.

في التسعير البديل الاول يجب الرفع من الرسم على القيمة المضافة من 07% الى 17% بالنسبة لذوي الدخول المرتفعة، وزيادة اتاوة الاشتراك في شبكتيْ مياه الشرب والتطهير الى 500 دج و 200 دج على التوالي. وللوصول الى التسعيرات الاربعة المقترحة في التسعير البديل الاول سواء لمياه الشرب او التطهير، يُمكن تغيير السعر المرجعي او معاملات الضرب.

التسعير البديل الثاني:

يعتمد التسعير البديل الثاني على ابقاء تسعيرة الشطر الاول ثابتة ومدعمة كما جاءت في المرسوم التنفيذي رقم 05-13 ل 09 يناير 2005م، اي بقيمة 6.30 دج بالنسبة لمياه الشرب و2.35 بالنسبة لمياه التطهير، والغاء الدعم على باقي الشرائح وجعل تسعيراتها تفوق تكلفتها الحقيقية، وذلك لأن الدراسات اثبتت ان معظم الأسر الجزائرية من ذوي الدخول

المحدودة والمنخفضة لا تتجاوز الشريحة الاولى عند استهلاكها لمياه الشرب واستخدامها لمياه التطهير، عكس ذوي الدخول المرتفعة الذي ينتقل معظمهم الى الشرائح الثلاث المتبقية بسبب استهلاكهم المكثف للمياه.

لمعرفة الأثر الاقتصادي للتسعير البديل الثاني، نفترض ان المبلغ المستحق في التسعير المطبق حالياً يعود لعائلة من ذوي الدخول المرتفعة، بالتالي فهي تستفيد من الدعم رغم ان قدرتها على الدفع كبيرة، وبما اننا في التسعير البديل الثاني المرتكز على تثبيت تسعيرة الشطر الاول وتغييرها في الشرائح الثلاث المتبقية، لذلك يجب تغيير تسعير الشرائح الثلاث الاخيرة لهذه العائلة سواء لمياه الشرب او التطهير، بحيث تُصبح كلها تفوق التكلفة الحقيقية للمتر المكعب الواحد.

جدول رقم (10): حساب المجموع الجزئي الاول والثاني للتسعير البديل الثاني

الشرائح	الكمية	المياه		التطهير	
		سعر الوحدة	المبلغ دج	سعر الوحدة	المبلغ دج
الشطر الأول	25	6.30	157.5	2.35	58.70
الشطر الثاني	30	100	3000	15	450
الشطر الثالث	27	110	2970	20	540
الشطر الرابع	24	150	3600	30	720
الاتاوة الثابتة للاشتراك.	–	–	240	–	60
المجموع الجزئي الأول والثاني	–	–	9967.5	–	1828.7

جدول رقم (11): حساب المجموع الجزئي الثالث للتسعير البديل الثاني

التعيين	النسبة/الكمية	المبلغ دج
اتاوة اقتصاد المياه	%04	389.1
اتاوة نوعية المياه	%04	389.1
اتاوة التسيير (3دج لكل متر مكعب)	106	318
الرسم على القيمة المضافة	% 17	2005.35
المجموع الجزئي الثالث	–	3101.55

المبلغ المستحق= المجموع الجزئي الأول والثاني+ المجموع الجزئي الثالث+ الديون السابقة + قيمة الطابع الجبائي=

49.00 + 00 + 3101.55 +1828.7 + 9967.5

المبلغ المستحق=14946.75 دج

نلاحظ انه بعد تطبيق طريقة التسعير البديل الثاني ارتفع المبلغ المستحق على هذه العائلة المصنفة من ذوي الدخول المرتفعة من 2724.89 دج الى 14946.75 دج، اي بفارق +12221.86 دج سيذهب كعائدات اضافية للهيئات الوطنية المكلفة بتسيير المياه الموجهة للاستعمالات المنزلية لتستخدمه الى جانب العائدات الاخرى المحصلة من العائلات المشابهة لتطوير جودة الخدمات المائية.

ان التسعير البديل الثاني المقترح من طرف الباحث، سيسمح بتحقيق الاهداف التالية:

- دفع ذوي الدخول المرتفعة للاستهلاك العقلاني للموارد المائية، عند انتقالهم للشرائح الثلاثة الاخيرة الخالية من الدعم.
- توجيه الدعم المائي لمستحقيه فقط، رغم ان ذوي الدخول المرتفعة سيستفيدون من الدعم الموجود في الشطر الاول، لكنهم سيدفعون التكلفة الحقيقية للمياه عند انتقالهم لباقي الشرائح.
- حصول الشركات المسيرة لهذا القطاع على عوائد مالية اضافية تسمح لها بتمويل مشاريعها المائية المستقبلية، وايضاً تقليص مخصصات الدعم الموجهة للمياه الموجودة في نفقات ميزانية الحكومة، وتخصيصها لتطوير قطاع المياه.
- اعفاء السلطات العمومية من عملية تصنيف العائلات الجزائرية لعدة فئات (ذوي الدخول المنخفضة، المتوسطة، المرتفعة)، والتي يجب القيام بها في التسعير البديل الاول، اذ

تتميز هذه العملية بالصعوبة والتعقيد، وتتطلب امكانات بشرية ومادية وتكنولوجية هائلة.

في التسعير البديل الثاني يجب الرفع من الرسم على القيمة المضافة ايضاً من 07% الى 17% بالنسبة لذوي الدخول المرتفعة.

النتائج :

بعد انجاز هذه الدراسة، توصل الباحث الى عدة نتائج مهمة متعلقة بسياسة تسعير المياه الموجهة للاستعمالات المنزلية في الجزائر، وتتمثل هذه النتائج في الاتي:

1. ان طريقة تسعير المياه الموجهة للاستعمالات المنزلية المطبقة حالياً في الجزائر تشجع المستخدمين وخاصة ذوي الدخول المرتفعة على تبذير الموارد المائية، وذلك بسبب التسعيرات المنخفضة للشرائح الأربعة.
2. ان طريقة تسعير المياه الموجهة للاستعمالات المنزلية المطبقة حالياً في الجزائر تُهدد بإفلاس الهيئات الوطنية المكلفة بتسيير الموارد المائية.
3. ذوي الدخول المرتفعة هم الأكثر استفادة من الدعم الموجود في تسعيرات الشرائح الأربعة، وذلك رغم ان الدعم مخصص لذوي الدخول الضعيفة والمحدودة.
4. يُعتبر التسعير التصاعدي باستخدام الشرائح المصحح افضل بديل تسعيري لطريقة التسعير المطبقة حالياً، فهو يسمح بتحسين الوضعية المالية للهيئات الوطنية المكلفة بتسيير الموارد المائية دون التأثير على قدرة ذوي الدخول المنخفضة والمحدودة على الحصول على المياه.

الخاتمة:

ان التسعير التصاعدي باستخدام الشرائح المطبق حالياً في الجزائر للمياه الموجهة للاستعمالات المنزلية، اصبح غير فعال وله تأثيرات سلبية وخطيرة خاصة على الوضعية المالية للهيئات الوطنية المكلفة بتسيير الموارد المائية، وايضا على عملية ترشيد استهلاك المياه التي اصبحت ضرورة بسبب العجز المائي التي تعانيه الجزائر، لذلك على السلطات العمومية البحث على بدائل تسعيرية ناجعة تسمح بوصول الدعم المائي لمستحقيه فقط، وتحقق كفاءة استخدام المياه، وتحسن الحالة المالية لهذه الهيئات.

تحتوي هذه الدراسة على بدائل تسعيرية تسمح بتحقيق الاهداف سابقة الذكر، فالبديل الاول المقترح هو التسعير التصاعدي باستخدام الشرائح المصحح الذي ترتفع فيه تسعيرات الشرائح وينعدم الدعم كلما ارتفع الدخل العائلي، اما البديل الثاني يتضمن تثبيت تسعيرة الشريحة الاولى مع احتواءها على نسبة دعم كبيرة، والرفع من قيمة تسعيرات الشرائح الثلاثة المتبقية وازالة الدعم منها.

التوصيات :

1. زيادة تسعيرة المياه الموجهة للقطاع الصناعي والغاء الدعم منها تماماً، خاصة ان الجزائر تتوطن فيها الصناعات ذات الاستخدام الكثيف للموارد المائية كصناعات الحديد والصلب والاسمنت، والتي تجني ارباحاً كبيرة وتحصل قيمة مضافة عالية تمنحها القدرة على الدفع.
2. تحصيل الديون الكبيرة المتراكمة لدى المستخدمين خاصة العائلات والادارات العمومية.
3. سن القوانين وتفعيل دور شرطة المياه لمحاربة ظاهرة سرقة المياه من الشبكات، والتي تُكبِّد الهيئات الوطنية المكلفة بتسيير مياه الشرب والتطهير خسائر مالية كبيرة، لأن المياه المنهوبة تكلفتها الوحدوية تقدر ب 80 دج تُستهلك مجاناً.
4. زيادة تسعيرات المياه الموجهة للمحاصيل الزراعية كثيفة الاستخدام للمياه والتي لا تعتبر مهمة ورئيسية في سلة الغذاء الوطنية، والابقاء على الدعم والتسعيرات المنخفضة للمحاصيل الزراعية المرتبطة بالأمن الغذائي كالقمح والشعير مثلاً.

المراجع:

1.الاذاعة الجزائرية ، (2017م)، نسيب: رفع تسعيرة المياه الصالحة للشرب غير مستبعد في المستقبل، مأخوذ من الموقع: www.radioalgerie.de، تاريخ الاطلاع: 12/28.

2.أمال كحيلة، أمال ينون ، (2013م)، تقييم أثر برامج الاستثمار العامة في قطاع الموارد المائية في الجزائر، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، الجزائر، ايام 11-12 مارس .

3.بوكسناني رشيد (2015م)، الادارة المتكاملة للموارد المائية والتحديات التي تواجهها في المنطقة العربية، الملتقى العلمي الدولي لادارة المياه والتصحر، الاتحاد الاورو- عربي للجيوماتيك، الحمامات (تونس)، ايام 01-05 ابريل .

4.بوعلام عمار شبيرة، عبد الحكيم حجاج (2016م)، التسعير الأمثل لمياه الشرب في ظل متطلبات التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة حالة ولاية سكيكدة، مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون، جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)، العدد 48.

5.لواج منير، جبلي حسيبة (2013م)، سياسات التسعير المائي اداة لترشيد الطلب على الموارد المائية، الملتقى الاول حول حوكمة المياه في الجزائر كمدخل لتحقيق الامن المائي في الجزائر، جامعة ميلة (الجزائر)، ايام 27 و28 مايو .

6.سمير أمين وآخرون(2005م)، الصراع على المياه: الارث المشترك للإنسانية، ترجمة: سعد الطويل، مجدي الجمال، مكتبة مذبولي، القاهرة (مصر).

7.شتوح وليد، شبيرة بوعلام عمار(2011م)، اشكالية عجز المياه في الجزائر: أسبابها وسبل ادراك الأمن المائي، الملتقى الوطني حول اقتصاديات المياه والتنمية المستدامة: نحو تحقيق الأمن المائي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

8.عقون شراف، زموري كمال، لفيلف عبد الحق(2017م)، تسعير المياه ودوره في تحقيق كفاءة استخدامها بالجزائر- دراسة تحليلية-، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة (الجزائر)، العدد الثاني.

9.فراح رشيد، فرحي كريمة (2012م)، الادارة المتكاملة للموارد المائية من جانبي العرض والطلب، مجلة معارف، جامعة أكلي محند اولحاج البويرة (الجزائر)، العدد 13.

10. محسن زويبدة (2006/2005)، التسيير المتكامل للمياه كآداة للتنمية المحلية المستدامة"حالة الحوض الهيدروغرافي للصحراء"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

11. مرسوم تنفيذي رقم 05-13 مؤرخ في 28 ذو القعدة عام 1425 الموافق 09 يناير 2005م، يحدد قواعد تسعير الخدمات العمومية للتزويد بالماء الصالح للشرب والتطهير وكذا التعريفات المتعلقة به.

12. مغربي حياة(2016م)، اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر: دراسة تحليلية للموارد المائية(الامكانيات والتحديات)، مجلة دفاتر بوادكس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديسمستغانم، العدد رقم 06.

13. موقع جزايرس(2018م)، ديون الجزائرية للمياه فاقت 3100 مليار منها 1350 تخص المؤسسات العمومية والبلديات، www.djazairss.com، تاريخ الاطلاع: 22-02.

14. BIPE, LES ENTREPRISES DE L'EAU, AME (2008), L'économie des services publics de l'eau et de l'assainissement, Novembre.

15. Abdélaziz SALEM (2007), La tarification de l'eau au centre de la régulation publique en Algérie, Actes des JSIRAUF, Hanoi, 6-9 novembre.

16. Boualem Remini(2006), La problématique de l'eau en Algérie, OPU, Algérie.

17. Boukhari S, Djebbar Y, Abida H (2011), Prix des services de l'eau en algerie, un outil de gestion durable, iwra.org/congress/resource/abs412_article.pdf, consulté le: 15/01/2018.
18. Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement (2006), Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement, Algérie.
19. Mourad KERTOUS (2013), Analyse des déterminants de la demande d'eau potable en Algérie: une approche par panels dynamiques, revue des sciences de l'eau, université du Québec (canada), Volume 26, numéro 03.
20. OCDE (2010), Le prix de l'eau et des services d'eau potable et d'assainissement, série: études de l'OCDE sur l'eau.
21. Technical Advisory Committe TAC (2000), Integrated Water Resources Management, Tac Background papers, Global Water Partnership, Stockholm, N°04.
22. Yessad Nacime (2012), Contribution à l'analyse de régulation et de la durabilité de la ressource en eau en Algérie à travers une étude de la tarification de la consommation d'eau à usage industriel et touristique, le colloque international sur le comportement des entreprises économiques face aux enjeux du développement durable et de l'équité sociale, , université de Ouargla (Algérie), 20 et 21 novembre.